وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية
تخصص: تجارة دولية

مساهمة غرفة التجارة والصناعة بالجزائر في تنمية الصادرات خارج المحروقات ـدراسة حالة غرفة التجارة والصناعة لولاية الوادي-

إعداد الطلبة:
- **تواتي اسماعيل**
- **شيبة فوزي**

تحت اشراف الأستاذ:
- د. غربي هشام

السنة الجامعية: 2022/ 2023

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة مساهمة غرفة التجارة والصناعة في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، حيث تم التطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية التي تعرف بغرف التجارة والصناعة في الجزائر عامة وغرفة التجارة والصناعة لولاية الوادي خاصة، كما تم التطرق إلى صادرات الجزائر خارج المحروقات وواقعها وتطورها، كان ذلك مسرود وفق المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم تسليط الضوء بصفة خاصة على مختلف الاجراءات التي تقوم بها غرفة التجارة والصناعة لولاية الوادي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، كما تم التطرق إلى مختلف الاتفاقيات التي تم ابرامها في هذا الخصوص، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر من اهمها أن غرفة التجارة والصناعة لولاية الوادي تساهم وبشكل كبير في تشجيع الصادرات خارج المحروقات خاصة وأن الولاية تسعى إلى تطوير القطاع الفلاحي وتنمية مختلف المنتجات الفلاحية لذلك توجهت الجهات المختصة لتشجيع ذلك وتقديم الدعم اللازم لها.

Summary

The study aimed to know the contribution of the Chamber of Commerce and Industry to the development of non-hydrocarbon exports in Algeria, whereby the various theoretical literature known as the Chambers of Commerce and Industry in Algeria in general and the Chamber of Commerce and Industry of El Oued Province in particular were addressed. This is listed according to the descriptive analytical approach, and light has been highlighted in particular on the various procedures carried out by the Chamber of Commerce and Industry of the state of El-Oued to encourage non-hydrocarbon exports, and the various agreements that have been concluded in this regard have also been addressed, and a set of results have been reached. One of the most important of them is that the Chamber of Commerce and Industry of El Oued state contributes greatly to encouraging non-hydrocarbon exports, especially since the state seeks to develop the agricultural sector and the development of various agricultural products. Therefore, the competent authorities directed to encourage this and provide the necessary support for it.

فهرس المحتويات

الملخص .....
فهرس المحتويات .....
فهرس الجداول .....
فهرس الأشكال .....
فهرس الملاحق .....
مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد 5
المبحث الأول: تاريخ غرفة التجارة والصناعة في الجزائر 6
المطلب الأول: نشأة وتعريف غرفة التجارة والصناعة في الجزائر 6
المطلب الثاني: مهام وصلاحيات غرفة التجارة والصناعة في الجزائر 8
المبحث الثاني: غرفة التجارة والصناعة فرع ولاية الوادي 10
المطلب الأول: نشأة وتعريف غرفة التجارة والصناعة فرع ولاية الوادي 10
المطلب الثاني: مهام وصلاحيات غرفة التجارة والصناعة فرع ولاية الوادي 10
المبحث الثالث: ماهية التصدير في الجزائر 11
المطلب الأول: التصدير في الجزائر 11
المطلب الثاني: الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 14
خلاصة الفصل 18

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لغرفة الصناعة والتجارة لولاية الوادي

تمهيد 20
المبحث الاول: اجراءات غرفة التجارة لولاية الوادي في ترقية الصادرات خارج المحروقات 21
المطلب الأول: الأنشطة المتعلقة بالصادرات في غرفة التجارة والصناعة ولاية الوادي 21
المطلب الثاني: الاتفاقيات مع مختلف الهيئات في الداخل والخارج 22
المبحث الثاني: واقع تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 25
المطلب الأول: هيكل تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 25
المطلب الثاني: التطور السلعي للصادرات خارج المحروقات في الجزائر 27
المبحث الثالث: واقع قطاع التصدير خارج المحروقات 28
المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية فترة 2010- 2020 28
المطلب الثاني: أهم المتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات سنة 2018 30
خلاصة الفصل 32
الخاتمة 33
قائمة المراجع 33
الملاحق 33

فهرس الجداول

ر ج	عنوان الجدول	ر ص
(01-02)	يمثل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010- 2021	32
(02-02)	تركيبة الصادرات الجزائرية للفترة 2010- 2020	34
(03-02)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق خلال فترة 2010-2020	35
(04-02)	أهم المتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات	37

فهرس الأشكال

ر ش	عنوان الشكل	ر ص
(01-02)	يمثل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010- 2021	33

فهرس الملاحق

ر الملحق	عنوان الملحق
01	مطويات من اصدار غرفة التجارة والصناعة لولاية الوادي
02	شهادة المنشأ التي تصادق عليها الغرفة
03	نموذج من استضافة الأجانب التي يتم التأشير عليها من قبل غ.ت.ص
04	شهادة الانخراط في غرفة الصناعة والتجارة لولاية الوادي

مقدمة

تمهيد

تحتل التجارة الخارجية مكانة كبيرة في مختلف دول العالم، وذلك بسب الدور الذي تلعبه في ربط الاقتصاديات ببعضها البعض ومساعدتها في التطور والنمو، من خلال نقل المعلومات والتكنولوجيا وتصريف الإنتاج الفائض وجلب العملة الصعبة وتعزيز قدرة الدولة التنافسية في الأسواق العالمية، والجزائر بدورها اتجهت إلى تشجيع التجارة الخارجية وتكييف اقتصادها على الانفتاح العالمي وذلك من خلال انشاء أجهزة وهيئات تنضم العمل في هذا المجال سواء جزئيا في الولايات أو كليا على المستوى الوطني أين تمثل الجهاز الكلي في وزارة التجارة وترقية الصادرات، والجهاز الجزئي المتمثل في غرف التجارة والصناعة المنتشرة عبر كامل التراب الوطني والتي بدورها تنضم العمل المرتبط بالتجارة الخارجية والمتمثل في عمليات الاستيراد والتصدير وخاصة هذا الأخير الذي أولت له الجزائر أهمية بالغة، حيث أنها تسعى إلى الاستقلال عن الصادرات في المحروقات وتنويع صادرتها خارج مجال المحروقات فهي تسعى لتطوير هذا الجانب وتنويعه.

وتلعب الصادرات خارج المحروقات دور مهم بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط، حيث لها اثر ايجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات والدخل الإجمالي ودفع عجلة النمو الاقتصادي خاصة في وقتنا الحالي، والجزائر من الدول النامية التي تعاني من أحادية التصدير، إذ يسيطر النفط على إجمالي صادراتها ما يجعل اقتصادها رهينة للأسواق الخارجية وتقلبات وتذبذبات أسعار هذه المادة الحيوية، ومن هذا المنطلق تكاثفت جهود الدولة الجزائرية على تنويع هيكل الصادرات وذلك من خلال إتباع سياسة تهدف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك بوضع مجموعة من الإجراءات والتدابَير التي من شانها أن تنهض بالاقتصاد الوطِني والخروج من التبعية الاقتصادية للمحروقات، ورغم كل هذه الجهود إلاّ أنه لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب النسب المرجوة، حيث مازالت صادرات الجزائر من المحروقات تطغى على الصادرات الكلية.

من خلال ما سبقت جاءت هذه الدراسة لمعالجة مدى مساهمة غرفة الصناعة والتجارة في تنمية الصادرات خارج المحروقات، ولتسهيل الوصول إلى ذلك تم طرح التساؤل المراد الاجابة عنه في هذه الدراسة والمتمثل في: " كيف تساهم غرف التجارة والصناعة في ترقية الصادرات خارج المحروقات؟".

الاسئلة الفرعية:

وللوصول إلى الاجابة المثلى للإشكالية المطروحة ارتينا إلى تقسيمها إلى تساؤلات فرعية تمثلت في:

- ماهية غرفة التجارة والصناعة؟.
- فيما تتمثل صادرات الجزائر خارج المحروقات؟

- ما هو واقع الصادرات خارج المحروقات؟ وما مدى مساهمة غرفة التجارة والصناعة في ذلك؟.

أهداف تقرير التربص

ترمي هذه الدراسة بعد الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تسليط الضوء على واقع غرف التجارة ا ولصناعة في الجزائر.
- التعرف على الجهود المبذولة من طرف الحكومة لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- عرض التدابير الموضوعة من طرف الحكومة من أجل تنمية الصادرات خارج المحروقات
- محاولة إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه غرف التجارة والصناعة في تنمية النشاط الاقتصادي على الصعيدين الداخلي ا ولخارجي.

أهمية تقرير التربص

يكتسي هذا الموضوع أهمية من خلال الضرورة الملحة في إعادة هيكلة قطاع الصادرات الوطنية لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على المدى البعيد، وخصوصا مع توجه الدول نحو نظام تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي لمحاولة منها الإسراع في الاندماج في الاقتصاد الدولي، ويعتبر هذا المسعى مهم نظرا للامتيازات التي يقدمها أهمها نقل الخبرات والتكنولوجيا، كما أنها تمثل ممرا نحو أسواق التصدير.

المناهج المعتمدة في الدراسة

تقضي هذه الدراسة الاستعانة بالعديد من المناهج العلمية، يتقدمها المنهج الوصفي التحليلي الشدة ارتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بمجالات التنمية وطريقة من طرق التحليل والتصدير بشكل علمي منظم من أجل الوصول الى اغراض محددة، وعليه فالمنهج الوصفي التحليلي سيعتمد عليه في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث ووصف مختلف الجوانب المتعلقة بها.

تقسيم تقرير التربص

تضمنت هذه الدراسة محورين مسبوقين بمقدمة عامة حول الموضوع ومنتهين بخاتمة تضم أهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة، وتمثل المحورين في:

الفصل الأول: والذي عنون بالاطار المفاهيمي للدراسة، والذي ضم ثلاث مباحث يحمل كل منها إطار مفاهيمي خاص به، حيث جاءت هذه المباحث كما يلي: المبحث الأول: تاريخ غرفة التجارة والصناعة في الجزائر، المبحث الثاني: غرفة التجارة والصناعة فرع ولاية الوادي، المبحث الثالث: ماهية التصدير في الجزائر.

الفصل الثاني: والذي عنون بدراسة تطبيقية في غرفة التجارة والصناعة لولاية الوادي، والذي يضم بدوره ثلاث مباحث جاءت على النحو التالي: المبحث الأول : واقع تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، المبحث الثاني: واقع قطاع التصدير خارج المحروقات في الجزائر، أما المبحث الثالث فيضم مختلف الاجراءات التي تقوم بها غرفة التجارة والصناعة في الوادي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

الفصل الأول:
الاطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد

إن دراسة موضوع غرف التجارة والصناعة يكتسي أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الوطني والدولي، لما لها من دور بارز ومؤثر على هاته الاقتصاديات باعتبارها حلقة وصل بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، ومن هنا تتضح مدى قدرة ومساهمة مختلف غرف التجارة والصناعة في عمليات التنمية سواء الوطنية أو المحلية، وعليه سوف تركز هذه الدراسة على غرف التجارة والصناعة بالجزائر ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول: تاريخ غرفة التجارة والصناعة في الجزائر

خُصّص هذا المبحث الأول لغرفة التجارة والصناعة في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى نشأتها وتعريفها ومعرفة المهام التي تقوم بها والصلاحيات المخولة لها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف غرفة التجارة والصناعة في الجزائر

نقوم من خلال هذا المطلب بتقديم لمحة تاريخية عن غرفة التجارة والصناعة الجزائرية ومختلف مراحل تطورها، كما تم سرده في الموقع الالكتروني لوزارة الصناعة وترقية الصادرات.

أولا: لمحة تاريخية خاصة بغرف التجارة والصناعة الجزائرية من 1830 إلى 1962:

أنشئت غرف التجارة و الصناعة أثناء الحقبة الاحتلالية، وقد كان يسيرها أساسا معمرون خدمة لمصالح الدولة المستعمرة، على مر السنين كونت هذه الغرف ذمة معتبرة، فهي تعتبر صاحبة امتياز متعلقة بالمناطق المينائية والمطارات (تمت مثلا توسعة ميناء الجزائر من طرف غرفة التجارة و الصناعة للجزائر) وفضاءات التظاهرات الاقتصادية ومخازن العبور، صاحبة املاك عقارية و منقولة (القصر القنصلي, بورصة الجزائر, مقرات بنوك وشركات تأمين).

وتعد كذلك صاحبة أجهزة للتكوين: مدارس تجارية, مدارس للخياطة, مدرسة تقنيات التبريد، صاحبة قيم عقارية (مساهمات لدى عدة شركات من بينها الخطوط الجوية الفرنسية Air France)، بالإضافة إلى ذلك, خولت للغرف مهام السلطة العامة في بعض المجالات تسيير السجل التجاري ومنح علامات الجودة.

ثانيا: من 1962 الى 1976

أدت الخيارات السياسية والاقتصادية الى تخفيف تدريجي في مهام الغرف وأملاكها (ذمتها) لفائدة مؤسسات عمومية جديدة Comex, Ofalac, Sonatraq, ONP ENIC وعلى سبيل المثال فقد تم سنة 1962 تأسيس معرض الجزائر بترخيص من الدومين وبقرض صيني (سددته من بعد دولة الصين كليا)، حيث أسست ونصبت الديوان الوطني للمعارض والتصدير ومن بعد الشركة الوطنية للمعارض والتصدير حاليا.

تقلص دور الغرف في بداية السبعينات الى بث المعلومات التجارية والتكوين المهني (الخياطة, الحلاقة والمحاسبة والاختزال على الآلة الكاتبة) وذلك الى غاية سنة 1976 حل معظمها.

ثالثا: إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة وغرف التجارة والصناعة في شكل مؤسسة عمومية إدارية سنة 1980

حيث:

- أنشئت في اطار ادماج القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني.
- تحتوي علي مجلس للتوجيه وممولة كليا من ميزانية الدولة(على المستوى المحلي).
- المرسوم 80-47 المؤرخ في 23 فيفري المتضمن إنشاء غرفة تجارية في الولايات.

رابعا: في سنة 1987 الانتقال من الغرفة الوطنية للتجارة إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري

وتم في هذه المرحلة:

- إشراك المؤسسات في النشاطات.
- اعتماد مبدئ إنظام الشركات.
- تنظيم المتعاملين في أقسام متخصصة وفقا للنشاط المهني.
- تنصيب مجلس إدارة مفتوح لممثلي رؤساء المؤسسات المرسوم 87-171 المؤرخ في 01 أوت 1987.

خامسا: تأسيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة سنة 1996

في هذه المرحلة تم تغيير التسمية من الغرفة الوطنية للتجارة إلى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وتخصيص البعثات القنصلية الكلاسيكية، كما يتم الانتساب التلقائـــي بها، فهي مؤسسة بتمثيل هرمي مع تخفيض عدد غرف التجارة والصناعة (الانتقال من 48 غرفة تجارة في كل ولاية إلى 20 غرفة تجارة وصناعة)، كما تم تنصيب هيئات جديدة: الجمعية العامة، المجلس واللجان، كما تم اجراء تمويل مشترك (موارد خاصة، الضرائب، الاعانات والاشتراكات) (المرسوم 96-94 المؤرخ في 03 مارس 1996).

سادسا: اعادة شروط الاستحقاق سنة 2000

وتم إعداد شروط الاستحقاق من خلال اصدار المراسيم التنفيذية التالية:

- المرسوم التنفيذي رقم 2000- 312 المؤرخ في 14 أكتوبر2000.
- توسيع صلاحيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة في مجال التكوين (المادة2 من المرسوم 2000-312) إطلاق التكوينات الأولية (تكوين ما بعد التدريج المتخصص، الشراكة).
- إصدار قرار وزاري مشترك.
- مرسوم تنفيذي رقم 2000-312 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000.

سابعا: في سنة 2010 تم تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة

تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة على اثر الانتقال التدريجي من 20 الى 48 غرفة تجارية للصناعة وذلك لتغطية حاجيات وتطلعات المتعاملين الاقتصاديين ولا سيما السعي على تقربهم وربطهم بغرفتهم.

بموجب إصدار المرسوم التنفيذي رقم 10-319 مؤرخ في 15 محرم عام 1432 الموافق 21 ديسمبر سنة 2010, المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996, المتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة, انتقلت الجمعية العامة للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة سنة 2010 من أكثر من 400 عضو الى 219 عضو كمت انتقل مجلس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة من 55 عضو إلى 19عضو.

المطلب الثاني: مهام وصلاحيات غرفة التجارة والصناعة في الجزائر

مهام وصلاحيات غرفة التجارة والصناعة من حيث المهام الاستشارية وأيضا المهام التمثيلية لغرف التجارة والصناعة، تؤدي غرف التجارة والصناعة دورا مهما في الحياة الاقتصادية، وقد تطور هذا الدور من حيث الحجم والنوعية مع التطورات الاقتصادية التي حدثت في دول العالم، ونمو قطاعات الأعمال التي تمثلها هذه الغرف وتزايد أهميتها في هيكل الاقتصادات الوطنية، ومن ثم جاء التوسع في دورها من مجرد الدفاع عن مصالح قطاعات الأعمال، إلى الإسهام في دعمها وتطويرها بمختلف الطرق لتحقيق أهدافها وتوسعة علاقاتها، وذلك من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات يمكن تصنيفها إلى نوعين:

أولا: اختصاصات عامة

منحتها تشريعات معظم الدول التي تأخذ بنموذج غرف التجارة والصناعة التابعة للقانون العام، حيث تمثل اختصاصات تمثيلية واستشارية وادارية.

1. الاختصاص التمثيلي: حيث أن غرف التجارة والصناعة تعتبر هيئات تمثيلية بالدرجة الأولى، فهي مؤسسات تمثل لدى السلطات العمومية المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات في حدود دوائرها الإقليمية، فهي تأخذ بمبدأ شمولية التمثيل للمصالح الاقتصادية بمختلف فروعها، كما أنها تمثل المهن وليس المهنيين، وهذا ما يفرقها عن النقابات المهنية التي تعتبر مجرد هيئات ذات أهداف نقابية محضة، والتي تمثل مصالح قطاع معين ومهنة معينة[1]، كما أن نطاق عملها ينحصر بشؤون الفئة التي تمثلها فقط، وعلى الرغم من هذه الاختلافات فإنها تتشابه مع غرف التجارة والصناعة في كونها تمثل مصالح المنتمين إليها.

تسعى غرف التجارة والصناعة إلى الملائمة بين مصالح المنتمين إليها والصالح العام والتعبير عن وجهة نظر اقتصادية عامة للمجتمع، وبالتالي يمكن اعتبارها كأجهزة تعاون مع الدولة في تسيير الشؤون الاقتصادية للبلاد، وكأداة من أدوات التنظيم والتطوير الاقتصادي، فهي تعرض على السلطات العمومية كل التوصيات والاقتراحات والتعبير عن وجهة نظر أصحاب الأعمال في التوجهات الاقتصادية والتشريعات والإجراءات النظامية التي تمس مصالحهم، كما تعتبر كأجهزة التمثيل الاقتصادي لدى السلطات العامة، فيتم ذلك من خلال تعيين ممثلين لها لدى مختلف هيئات التشاور والاستشارة المحلية.

2. الاختصاص الاستشاري: يعتبر هذا الدور تقليدي ارتبط بغرف التجارة والصناعة منذ ظهورها، بالرغم من أن القانون لم يحدد المجالات التي لا يمكن لغرف التجارة والصناعة التدخل فيها فان مهمتها الاستشارية محدودة بمجال اختصاصها، فهي مكلفة بتقديم للسلطات العمومية بناءا على طلب هذه الأخيرة أو بمبادرتها الخاصة المعلومات والآراء والمقترحات والتوصيات حول مختلف المسائل الاقتصادية في حدود دوائرها الإقليمية، وهي

[1] حسينة لعزيزي، دور التجار والصناعيين في غرف التجارة والصناعة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع قانون المؤسسات، قسم الحقوق، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 15.

ليست ملزمة دائما بتقديم هذه الأراء، كما أن هذه الأراء تنقسم إلى أراء اختيارية وأخرى إجبارية[1].

ثانيا: اختصاصات خاصة

هذه الاختصاصات تختلف باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل دولة، والى درجة الثقة التي منحت إياها، وكذا مدى قدرة الغرفة وكفاءتها في انجاز مهام أخرى، وقد منح المشرع الجزائري لغرف التجارة والصناعة اختصاصات كثيرة ومتنوعة يمكن تصنيفها إلى اختصاص التوسع الاقتصادي واختصاص خدماتي[2].

1. **اختصاص التوسع الاقتصادي:** تكلف غرف التجارة والصناعة بالمشاركة في التظاهرات الاقتصادية الوطنية أو الدولية بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، كما تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية القطاعات الاقتصادية وتنميتها، وفتح مكاتب أو فروع لها في حدود دوائرها الإقليمية، وتنظيم كل التظاهرات الاقتصادية مثل المعارض والصالونات والملتقيات، كذلك تقيم علاقات مع الهيئات الأجنبية المماثلة وتبرم معها اتفاقيات التعاون، كما تنخرط في الهيئات الإقليمية التي يهم نشاطها غرف التجارة والصناعة.
2. **التخصص الخدماتي:** فدور غرف التجارة والصناعة لا يقتصر في خدمة وتطوير الاقتصاد، وانما يمتد إلى خدمة المتعاملين الاقتصاديين فيه، بتكوينهم وتجديد معلوماتهم وترقيتهم، نظرا لأنهم هم الذين يدفعون بعجلة التنمية والتطور الاقتصادي إلى الأمام، كل حسب مستواه ومجال اختصاصه، فهي تقوم بإرشاد ومساعدة المنتمين في ميادين نشاطهم وعلاقاتهم مع نظرائهم الجزائريين والأجانب، كذلك وبما أن الإعلام هو سلاح فعّلا في المعركة الاقتصادية، فإن غرف التجارة مطالبة بإيجاد أجوبة مقنعة لكل من يقصدها من تجار وأرباب عمل ومستثمرين حول المشاكل التي تصادفهم في مجال التسيير والاستثمار، فهي تعتبر جهاز إعلامي ومعلوماتي للمستثمرين المحليين والأجانب، إلى جانب ذلك فإنها تنشر كل وثيقة أو مجلة أو دورية لها علاقة بهدفها وتوزعها، كما تقوم بأعمال التكوين وتحسين المستوى لصالح المؤسسات التابعة لدوائرها الإقليمية[3].

[1] حسينة لعزيزي، مرجع سابق ، ص 16، 17.
[2] حسينة لعزيزي، مرجع سابق ، ص 19، 21.
[3] حسينة لعزيزي، مرجع سابق ، ص 22.

المبحث الثاني: غرفة التجارة والصناعة فرع ولاية الوادي

تشتهر ولاية الوادي بوفرة القطاع الفلاحي بها منذ سنوات فهي تساهم بشكل كبير في القطاع الفلاحي في الجزائر بصفة عامة، لذلك وجب الاهتمام بمظاهر التجارة والمبادلات المختلفة بها وهو السبب الأساسي لإنشاء غرفة التجارة والصناعة بها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف غرفة التجارة والصناعة فرع ولاية الوادي

يمكن تعريف غرفة التجارة والصناعة "سوف" بأنها إحدى المؤسسات الاقتصادية التي

تقوم بدور محوري في مسيرة التنمية المحلية بولاية الوادي، وقد أصبحت رقما فاعلا في الساحة مع اتساع مجالات نشاطها واستيعابها للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها ولاية الوادي، والتي أضحت قطبا واعدا في التنمية المحلية، فهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي (EPIC) تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، تم إنشاؤها بولاية الوادي سنة 2003 وذلك بقرار وزاري مشترك مؤرخ في 07 أكتوبر 2003 وهذا بعدما كانت تابعة لغرفة التجارة والصناعة الزيبان بولاية بسكرة[1].

وتمثل غرفة التجارة والصناعة سوف الفضاء الطبيعي لكل المتعاملين الاقتصاديين، بدأت في ممارسة نشاطاتها بصفة مستقلة عن غرفة التجارة والصناعة الزيبان في2006/08/01 بعدما تم تعيين مديرا لها، وهي تمثل لدى السلطات العمومية المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات في إطار دوائرها الإقليمية، وينخرط فيها كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيدين في السجل التجاري، وحسب إحصائيات الانخراط التي يتم تسجيلها على مستوى قسم التنشيط الاقتصادي، فقد كان عدد المنخرطين خلال سنة 2014 هو 366 كمخرط وفي سنة 2015 وصل إلى 92 منخرط وفي سنة 2016 هو 94 منخرط وفي سنة 2017 وصل إلى 66 منخرط بغرفة التجارة والصناعة سوف.

المطلب الثاني: مهام وصلاحيات غرفة التجارة والصناعة فرع ولاية الوادي

منذ نشأتها تسعى غرفة التجارة والصناعة سوف كغيرها من الهيئات الاقتصادية، إلى المساهمة في عمليات التنمية المحلية من خلال الآليات التي تنتهجها في سبيل تحقيق ذلك، حيث أنها ترى أن العنصر البشري هو المحرك الأساسي لمختلف عمليات التنمية المحلية، وبالتالي فهي تستثمر في هذا العنصر لتحقيق التنمية المحلية خاصة في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وذلك من خلال تنظيم مختلف الدورات التكوينية التي تهدف إلى تجديد المعارف والمعلومات وتحسين مستوى إطارات القطاع العام والخاص، إلى جانب المشاركة و/أو تنظيم مختلف التظاهرات الاقتصادية مثل لقاءات رجال الأعمال والمعارض والصالونات، والصالونات المتخصصة التي من شأنها ربط المتعامل الاقتصادي المحلي بنظيره الوطني أو الأجنبي والتي تؤدي إلى تبادل الخبرات والمعلومات والتعريف بمختلف

[1] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 07 أكتوبر 2003 يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 ماي 1996 والمتضمن تسمية غرف التجارة والصناعة ومقراتها الرئيسية وتحديد دوائرها الإقليمية المعدل والمتمم، المادة الأولى.

المنتوجات المحلية والبحث عن أسواق خارجية لها، وهذا ما يعود بالفائدة على المستوى المحلي اجتماعيا واقتصاديا، من خلال تشغيل اليد العاملة ومحاربة البطالة وزيادة الدخل المحلي، وابرام العديد من اتفاقيات التعاون والشراكة في مختلف المجالات، كذلك تنظيم العديد من الأيام الإعلامية والدراسية والتكوينية والتحسيسية والتي من شأنها تزويد المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين واطارات مختلف الهيئات العمومية والاقتصادية بالقوانين الجديدة الصادرة والمعلومات التي يبحثون عليها، وهذا باستغلال مختلف وسائل الإعلام الحديثة التي تعتمدها التنمية المحلية مثل البريد الالكتروني وصفحة الغرفة على موقع التواصل الاجتماعي.

قامت غرفة التجارة والصناعة سوف بتحقيق وتجسيد العديد من الانجازات التي جاءت بالنفع العام، والتي تميزت ببناء علاقات داخلية وخارجية خاصة مع مجلس الأعمال البريطاني، وغرفة التجارة والصناعة للجنوب الغربي بجمهورية تونس، ومساهمتها الفعالة إلى جانب الهيئات الرسمية في وضع العديد من الاستراتيجيات التنموية التي أصبحت اليوم أساسا لجذب الاستثمار وتطوير الرؤية الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية بالوادي[1].

المبحث الثالث: ماهية التصدير في الجزائر

تعتبر قضية التصدير من القضايا الاقتصادية التي أولت لها الدول أهمية كبرى لكونه حلقة وصل في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، إن ظروف الاقتصاد الدولي اليوم تستدعي من الجزائر وضع اقتصادها بعين الحسيان من أجل تشجيع تجارتها الخارجية، والمقصود بذلك التصدير.

المطلب الأول: التصدير في الجزائر

قامت الدولة الجزائرية وبالنظر في إمكانية زيادة القدرة الإنتاجية ودفعها نحو التصدير بوضع إستراتيجية وتسهيلات من أجل زيادة فرص التصدير ومواجهة المنافسة الدولية وقامت بتنويع التشجيع لهذا النشاط.

أولا: أهمية التصدير في الجزائر

الجزائر من بين الدول النامية التي تحاول بناء اقتصاد مستقل ومتكامل واستغلال ثرواتها من خلال إجراء تغيرات جذرية في هيكل التصدير كي تسمح بتحقيق إيرادات متنوعة تبعا لتنوع الصادرات من جهة وزيادة إنتاج القيم المضافة عن طريق الاندماج بين القطاعات من جهة أخرى، وبتعبير أدق عوض أن تعتمد الجزائر على تصدير المواد الأولية التي تعرف أسعارها تذبذبا في الأسواق العالمية، فإنه ينبغي أن تعتمد على تصدير ناتج عمل الجزائريين الذي يظهر في شكل قيم مضافة من خلال النشاطات الاقتصادية التي يزاولونها

[1] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2014، غرفة التجارة والصناعة سوف، ولاية الوادي، 2015 ، ص1

داخل قطاعات النشاط المختلفة، وهذه النتائج سوف تقلص تبعية الاقتصاد الجزائري للمخارج من خلال تنويع بنية صادراته[1].

وبعد قيام اقتصاد تصدير غير نفطي في الجزائر خيار مهم ممكن الاعتماد عليه للحصول على الصرف الأجنبي اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل منتظم، خاصة وأن المصادر الأخرى من صادرات النفط والغاز الطبيعي لا تتصف بالاستمرارية والاستقرار وتوجد هذه امتيازات تجعل من التصدير خارج المحروقات توجها منشود يؤدي إلى المساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، تذكرها كما يلي[2]:

– التصدير يساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة بحيث الطلب المحلي غير كافي وقادر على تحقيق هدف النمو المتواصل؛

– تعد القطاعات التصديرية مجال حصب لتوليد الوظائف، فالتصدير يرتبط ارتباط وثيق بالبطالة؛

– يفقد الاقتصاد الوطني الكثير من العملات الأجنبية جراء الاعتماد المتزايد على استيراد المواد الأولية والآلات لتجهيز المشاريع الاستثمارية المحلية، لذلك تزداد الحاجة الملحة للتصدير من أجل تعويض التمويل بالعملات الأجنبية؛

– تعمل الصادرات على جلب العديد من الاستثمارات الأجنبية، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وإنشاء صناعات جديدة.

ثانيا: حوافز التصدير في الجزائر

يحكم أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط بشكل كبير تتأثر بتقلبات الأسعار، مما انعكس سلبا على مداخيل البلد وانفجار مشكلة المديونية مع بداية 1990، وبالتالي تعطلت حركية الاقتصاد الوطني ككل ومن اجل معالجة كل هذا قامت السلطات العمومية برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات ومن بين هذه الإجراءات التي تصب حلها في بناء اقتصاد خارج النفط ما يلي[3]:

1. سياسة سعر الصرف: قامت الشركات العمومية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في افريل 1999 مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارج للإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية.

2. تأمين وضمان الصادرات: تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية إضافة على المشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.

---

[1] بن لوصيف بن زين الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2002، ص 3.

[2] توفيق محمد عبد المحسن، التسويق ودعم القدرة التنافسية للتصدير، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2001، ص 276.

[3] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر –الواقع والتحديات-، مجلة الباحث، العدد01، جامعة ورقلة، 2002، ص 11، 12.

3. تمويل الصادرات: من خلال

- تقديم فروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العلمية التصديرية.

- إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات (FSPE) حيث يقوم هذا الصندوق مساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية المسجلة في برنامج وزارة التجارة.

4. الإطار المؤسساتي: تم انشاء الغرفة الجزائرية التجارة والصناعة (Caci) والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض (safex) والمرصد الوطني للأسواق الخارجية، وكذا المركز الوطني للوثائق الاقتصادية لم تحول إلى الديوان الوطني للتنمية الخارجية (PROMEX).

5. اجراءات أخرى:

- إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات (1999/05/02)، حيث أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة للتصدير حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج.

- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام برسم الاستراتيجي العلبة لتنمية الصادرات الوطنية ومتابعة تنفيذها.

- الدعوة إلى أنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير بهدف التغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- إنشاء ملف وطني للمصدرين (FIMADEX) على مستوى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية مهمته إحصاء جميع المتعاملين الاقتصاديين المصدرين.

- إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك، حيث تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات المعادة للتصدير قبل شحنها اتجاه البلد المصدرة إليه.

- إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى سفاراتنا بالخارج للتعريف بالمنتوج الوطني وفرص الاستثمار الموجودة بالجزائر.

- إصدار الجزائر لقانون توجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكون مرجعا لبرامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات.

المطلب الثاني: الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تعتبر الصادرات خارج المحروقات خيار استراتيجي مهم للدولة الجزائرية لتنويع مصادر الدخل ومواجهة الانعكاسات السلبية وتذبذب صادرات النفط في الأسواق العالمية، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع وتنمية الصادرات خارج المحروقات كعملية تنموية طويلة الأجل.

أولا: أسباب تنمية الصادرات خارج المحروقات

نتجت أهمية تنمية الصادرات خارج المحروقات بعد الصدمة البترولية سنة 1986، فأصبح من الضروري اتخاذ إجراءات صارمة للتصدي للأزمة والتخفيف من هشاشة الاقتصاد الوطني المعتمد بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات. وتمثلت الاجراءات في[1]:

- **مخاطر الاعتماد شبه الكلى على المحروقات:** يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في الوقت الحالي، فهو المحرك الأساسي للنمو الصناعي والتكنولوجي لأي دولة، والجزائر من الدول التي تعتمد اعتماد شبه كلى على المحروقات في صادراتها. تجدها مازالت تتبع الدول الصناعية الكبرى.
- **مخاطر تقلبات أسعار النفط وانخفاض المردودية:** سوف يترتب على الاعتماد على ربوع الصادرات النفط تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة والتي تستعمل في إنشاء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع إضافة إلى اللوازم من الوسائل وعوامل الإنتاج مثل: عنصر رأس المال، هذا التذبذب الكبير يؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات الدول وخاصة الدول المصدرة للنفط.
- **مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة:** سيادة الدولة مرتبطة بمواردها الطبيعية وحريتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاستغلالها بمدى إرادة الدولة، وما تتلقاه من دعم سياسي من الأوساط الداخلية والخارجية، واقتصاديات الدولة النامية تلعب فيها الصناعات الاستخراجية دورا أساسيا، وباستقراء واقع الدول نجدها مازالت تتبع الدول الصناعية الكبرى.
- **مخاطر نضوب المخزون النقطي وارتفاع تكاليف الإنتاج:** إن الاستخراج المستمر للنفط يعنى بالضرورة نضوب مكامنه، كما أن العمليات التي يشرع فيها من أجل التنقيب على النفط والتي تجري من أجل تعزيز المحزون وتستوجب أيضا هذه العمليات صرف مبالغ ضخمة.
- **مخاطر التوجه نحو مصادر طاقة بديلة للطاقة النفطية:** نقسم مصادر الطاقة من ناحية استخدامها إلى مجموعتين:

- **مصادر أساسية:** وهي تلك المصادر التقليدية التي يعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على الطاقة مثل: النفط، الفحم الغاز الطبيعي.

[1] متوفر على الموقع الالكتروني: http//:www.mfti.gov.eg/programsexport.htm,.

- **مصادر طاقة بديلة:** وهي مصادر طاقوية حديثة، مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، وطاقة الأمواج الطاقة الهيدروجية والوقود الصناعي، وهي طاقة قليلة الاستخدام حاليا.

ثانيا: مبررات اللجوء إلى الصادرات خارج المحروقات

إن الانخفاض للمسجل في نسبة الصادرات خارج المحروقات والاحتلال الهيكلي الحاصل على مستواها، إضافة إلى تعثر مسار النمو وزيادة حالة الركود وارتفاع الأسعار وتزايد البطالة، كل هذه الأمور جعلت من السلطات الجزائرية تتحرك بإدراج مسألة تنمية الصادرات خارج المحروقات على رأس الأولويات التي يجب تحقيقها، هذه الاعتلالات كانت الدافع الأساسي للتوجه نحو تنويع الصادرات من خلال جملة من العوامل هي[1]:

- **النزعة الحمائية:** الجهد الدول الصناعية للمتقدمة إلى زيادة النزعة الجمالية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات، إضافة إلى الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني قيود الحماية غير التعريفية على اثر نجاح اللجان في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية، مما أثر على صادرات الدول النامية.

- **معدل التبادل:** شهدت معدلات التبادل الدولية تدهور في غير صالح الدول النامية، وهذا راجع إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة إلى الدول النامية إلى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية إلى الانخفاض باستثناء البترول، والسبب وراء هذا الانخفاض هو تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية.

- **الدين الخارجي:** لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، وهي النتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات فتزايد عجز الحساب التجاري تترتب عليه بالضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز وتحقيق فائض في ميزان العمليات الرأسمالية، ويترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية.

ثالثا: ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تولى اهتمام كبير بالرقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال القيام بعدة إجراءات وتحفيزات من شالها النهوض بهذا القطاع وسوف نوضح ذلك من خلال ما يلي:

1. الاجراءات: من بين الاجراءات التي اتخذتها الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات القيام ب:

- **تحرير التجارة الخارجية:** لقد أقر قانون المالية التكميلي 1990 منذ تكريس الاحتكار على التجارة الخارجية مبدأ تحريرها، إذا أصبح استيراد البضائع النهائية لإعادة بيعها مع إعفاءها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف أمر مسموح به للمتعاملين

[1] وصاف سعيدي، المرجع السابق، ص 8، 9.

التحاربين الذين يمارسون أنشطة بيع بالجملة أو وكلاء معتمدين مقيمين بالجزائر، وهذا بفضل قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 افريل 1990 أصبح لأي كيان مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في استيراد السلع لإعادة بيعها ومستوردو البضائع لهم الحق في الحصول على النقد الأجنبي بالكامل بالسعر الاسمي وفقا للأنظمة التي أوردها بنك الجزائر في سبتمبر الأنظمة تهدف في مجملها إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من انجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات وذلك عن طريق بنك وسيط معتمد[1].

- **تخفيض قيمة العملة:** إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية من شأنه أن يعمل على خفض أسعار السلع الموجهة للتصدير مقومة بالعملة الأجنبية ومنه زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، فترتفع كمية وحصيلة الصادرات بالعملة المحلية نتيجة لانخفاض السيولة النقدية، فالدينار الجزائري بدأ يعرف انخفاضات متتالية وبدأت تتخذ إجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه والاتجاه نحو اقتصاد السوق، وبموجب نظام البنوك والقرض لسنة 1986 أصبح للبنوك التجارية والبنك المركزي دور مهم، وأصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف وأصبحت تشارك في إعداد التشريعات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية التي أسندت إلى البنك المركزي وأمام الصعوبات التي تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية، وأما المنظمات الدولية فقبلت السلطات الجزائرية بتخفيض الدينار[2].

2. المؤسسات: تم إنشاء مجموعة الهيئات التي أسندت إليه مهام تأطير وترقية الصادرات خارج المحروقات، وهي عبارة عن هياكل داعمة ومساندة، وتتمثل هذه المؤسسات في[3]:

- **الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX):** أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم (96/327) المؤرخ في 1 أكتوبر 1996، وقد اعتبره للمشرع هيئة عامة ذات طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو موضوع تحت وصاية وزارة التجارة.

- **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):** أنشأت الغرف الجزائرية للتجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 3 مارس 1996 والتي عوضت سابقا بـ الغرفة الوطنية للتجارة (CNC) وقد كيفها المشرع الجزائري على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع الوصاية وزارة التجارة.

---

[1] زايد مراد، دور الجمارك في ضل اقتصاد السوق –حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، 2006، ص 165.

[2] راتول محمد، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، 2007، ص 245.

[3] خلوفي عائشة، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال (2001-2014)، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، ص 18، 19.

- **الشركة الوطنية لعامين وضمان الصادرات (CAGEX):** تم إنشاء هذه الشركة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم (96/205) الصادر في 5 جوان 1996 والمتعلق بتأمين القرض على الصادرات والذي أسس في نص المادة 1 منه نظام التأمين على مخاطر التصدير. وانطلاقا من ذلك أصدرت السلطة القانون الأساسي للشركة والذي يعتبر ذات أسهم بالنظر إلى عقدها الموثق والصادر في 03/12/1996 ذات رأس مال يقدر بـ 250 مليون دج موزعة بصفة متساوية على 5 بنوك و5 شركات تأمين.

- **الوكالة الوطنية الترقية التجارة الخارجية (ALGEX):** وضعت السلطات الجزائرية من أولوياتها تطوير الصادرات خارج المحروقات وسمنت كل الوسائل لبلوغ هذا الهدف منذ أكثر من عشريه، ووضعت عدد من التدابير والإجراءات والتأطير موجهة لترقية الإنتاج الوطني في الأسواق الخارجية وهذه التدابير تندرج ضمن إطار سياسة توسيع المبادلات والاندماج العالمي، ولهذا الغرض أسست الوكالة الوطنية لترقية الصادرات الخارجية (الجاكس) ALGEX بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174، المؤرخ في 12 جوان 2004 الذي سخر ووفر آليات الصادرات خارج المحروقات ووضعت هذه الوكالة تحت وصاية وزارة التجارة.

- **الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SATEX:** في 1990/12/24 تم استبدال اسم الديوان الوطني للمعارض والتصدير الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 63/87 المؤرخ في 03/03/1987 باسم الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ومن مهامها الرئيسية استيراد وتصدير، استغلال وتطوير الهياكل، ترقية الصادرات بكل الطرق الممكنة.

- **الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE):** تأسس الصندوق الخاص بترقية الصادرات عن طريق قانون المالية ،1996، حيث يقوم هذا الصندوق كافة المصارف المتعلقة بالنقل العورة نقل البضائع، النماذج وملصقات المعارض المناسبة إقامة المعارض، ومصاريف الإشهار المخصص للمتظاهرات المعتبرة[1].

[1] شربي محمد الأمين، أهمية ودور التمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات النفطية، دراسة حالة FSPE وcage خلال الفترة (1998- 2009)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص 244.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل وبعد تأسيس غرف التجارة والصناعة الجزائرية ووكالة الوادي، نجد أن غرف التجارة والصناعة بالجزائر تساهم في عمليات التنمية المحلية في مجالاتها المختلفة سواء التنمية الاقتصادية أو التنمية الإدارية أو التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال اعتماد مجموعة من الطرق والأساليب التي تسعى من خلال انتهاجها إلى تحقيق أهداف التنمية المحلية، ومن خلال هذا الفصل نود التطرق إلى إبراز كيفية مساهمة غرف التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر.

الفصل الثاني:
دراسة ميدانية لغرفة الصناعة والتجارة لولاية الوادي

تمهيد

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الإستراتيجية والهامة والمؤثرة في الاقتصاد الجزائري خاصة عندما نتكلم على الصادرات حيث شهدت نسبة الصادرات تطورات في الجزائر بشكل متدبدب ما أثر قي التجار ة الخارجية وميزان المدفوعات والميزان التجاري لدولة.

ولقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر الى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة مند بداية الألفية الجديدة اين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي, وتعديل القوانين الخاصة بذلك, وابرام اتفاقيات وشراكة وتعاون اقتصادي مع عدة الدول.

المبحث الاول: اجراءات غرفة التجارة لولاية الوادي في ترقية الصادرات خارج المحروقات

تعتبر المؤسسات الحكومية الداعمة في تنمية الصادرات المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمساهمتها الكبيرة في تقديم الإعانات والتحفيزات القصوى والممكنة للمصدرين الجزائريين ومرافقتهم، وفي هذا الإطار سنتطرق إلى مساهمة غرفة التجارة والصناعة لولاية الوادي كهيئة من الهيئات التي اعتمدت عليها الحكومة في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول: الأنشطة المتعلقة بالصادرات في غرفة التجارة والصناعة ولاية الوادي

قامت غرفة التجارة والصناعة سوف بتحقيق وتجسيد العديد من الانجازات التي جاءت بالنفع العام، والتي تميزت ببناء علاقات داخلية وخارجية خاصة مع مجلس الأعمال البريطاني، وغرفة التجارة والصناعة للجنوب الغربي بجمهورية تونس، ومساهمتها الفعالة إلى جانب الهيئات الرسمية في وضع العديد من الاستراتيجيات التنموية التي أصبحت اليوم أساسا لجذب الاستثمار وتطوير الرؤية الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية بالوادي، وعليه فمن خلال هذه الآليات يمكن إبراز أهم الأنشطة والانجازات التي تم تنظيمها خلال هذه الفترة وذلك كما يلي:

بهدف التعرف على مختلف الشركاء الاقتصاديين وتنظيم لقاءات أعمال تم استقبال وفد من مجلس الأعمال البريطاني بالجزائر يومي 09 و 10 نوفمبر 2014 ، حيث تم تنظيم زيارات ميدانية لمختلف وحدات الإنتاج بالولاية والتي لقيت استحسان الوفد واعجابه بمختلف المنتوجات التي تصنع في ولاية الوادي، وقد تم تنظيم لقاء مع رجال الأعمال بالولاية، وتوجت هذه الزيارة بإمضاء اتفاقية تعاون بين مجلس الأعمال البريطاني وغرفة التجارة والصناعة سوف[1].

التأشير على الدعوات، التي تستغلها المؤسسات لاستضافة الأجانب للولاية في إطار العلاقات التجارية بين المؤسسات المحلية والأجنبية، حيث أنه وحسب إحصاء من قسم التنشيط الاقتصادي فقد تم التأشير على80 دعوة خلال 2014 وعلى 44 دعوة خلال 2015 وعلى 29 دعوة خلال 2016 وعلى 47 دعوة خلال 2017، وهذا من مختلف الجنسيات والدول منها : الصين – الهند -مصر – تركيا - ايطاليا – اندونيسيا – اسبانيا – سوريا - سلطنة عمان – العراق - باكستان -النيبال، كذلك تم التأشير على شهادات المنشأ الخاصة بعمليات التصدير لمختلف المنتوجات المحلية الفلاحية والصناعية والتي منها التمور التي تمثل حصة الأسد من المنتوجات المصدرة كذلك البطاطا والطماطم وزيوت العطارة ومواد التجميل والملح النقي وبقايا الكرتون، حيث تم التأشير على 40 شهادة منشأ خلال 2014 والتأشير على 60 شهادة منشأ خلال 2015 والتأشير على 49 شهادة منشأ خلال 2016

[1] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2014 ، مرجع سابق، ص2

والتأشير على 68 شهادة منشأ خلال 2017، وقد وجهت هذه المنتوجات إلى العديد من الدول العربية وغيرها منها :المغرب - قطر - الإمارات العربية المتحدة - اندونيسيا - البحرين – تركيا – السودان – سوريا - تونس – لبنان – ليبيا – موريتانيا – فرنسا – روسيا – اسبانيا – ألمانيا – بريطانيا - الو.م.أ – الهند – الطوغو - كوت ديفوار...الخ، كذلك تم استخراج شهادات المصنع التي تثبت محلية المنتجات التي يقوم المتعامل الاقتصادي بتصنيعها بالوادي، حيث تم استخراج 05 شهادة مصنع خلال سنة 2015 ، كذلك تم استخراج 05 شهادة مصنع خلال سنة 2016 وكذا استخراج 11 شهادة مصنع خلال سنة 2017.

تنظيم زيارات ميدانية للعديد من وحدات الإنتاج المحلية للتعرف أكثر على المنتجات التي يتم تصنيعها بالولاية مثل توضيب التمور، العطور ومواد التجميل، ورشات الخياطة والطرز، الطحانة، الحليب ومشتقاته ... الخ.

المشاركة في مختلف المعارض والصالونات المنظمة بالولاية، حيث تمت المشاركة في تنظيم صالون البناء والأشغال العمومية بالجنوب في طبعته الأولى، كذلك تمت المشاركة في تنظيم صالون الفلاحة وتربية المائيات بالجنوب في طبعته الأولى لها.

نسخ اسطوانات CD لمختلف المعلومات والقوانين التي يطلبها المتعاملين الاقتصاديين، حيث تم نسخ المحاضرات والتدخلات التي ألقيت في الأيام الإعلامية والدراسية التي تم تنظيمها منها قانون المالية لكل سنة، وقواعد المنشأ، واعلام المستهلك، تسيير الجودة، دعم الصادرات خارج مجال المحروقات، دفتر القبول ATA، الاتفاق التجاري الجزائري التونسي... الخ.

فتح مساحة اشهارية في الموقع الالكتروني للغرفة، حيث تمت مراسلة المتعاملين الاقتصاديين أصحاب المؤسسات بهدف التعريف بهم واشهار وتسويق منتجاتهم وخدماتهم في فضاء إلكتروني يطلع عليه في نطاق واسع وبأسرع وقت ممكن[1].

المطلب الثاني: الاتفاقيات مع مختلف الهيئات في الداخل والخارج

نوضح في هذا المطلب الاتفاقيات التي أبرمتها الغرفة التجارية والصناعية مع هيئات محلية وأخرى دولية ترمي كلها إلى تشجيع وتحريك عجلة التصدير. ونذكر البعض من هذه الاتفاقيات في[2]:

- إبرام العديد من اتفاقيات التعاون والشراكة، حيث تم إمضاء اتفاقية تعاون مع جامعة الشهيد بالوادي والتي بين CAAT حمه لخضر بالوادي؛
- إبرام اتفاقية تعاون مع مؤسسة التأمين خلالها، تم منح امتيازات وتخفيضات بنسب مختلفة في تأمين المعدات والوسائل المادية والبشرية لصالح المنخرطين في غرفة التجارة والصناعة سوف خلال الفترة من 2014 إلى 2017؛
- المشاركة في تنظيم القافلة التحسيسية للوقاية من التسممات الغذائية التي يتم تنظيمها سنويا، حيث قامت غرفة التجارة والصناعة سوف بتوزيع مطويات تحسيسية حول خطر

[1] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2016 ، غرفة التجارة والصناعة سوف، ولاية الوادي، 2017 ، ص01.
[2] قسم التنشيط الاقتصادي في غرفة التجارة والصناعة لولاية الوادي.

التسممات الغذائية خاصة في فصل الصيف، إلى المشاركة في القافلة التي تنظيمها من طرف مديرية التجارة بالوادي والتي جابت مختلف البلديات والقرى النائية بالولاية؛

- تنظيم بعثات وزيارات رجال وُفود رجال أعمال محليين إلى الخارج، حيث تمت المشاركة في الملتقى الإقليمي الذي نظمته غرفة التجارة والصناعة للجنوب الغربي بجمهورية تونس، بهدف الترويج للمنتجات المحلية والتعريف بإمكانيات ولاية الوادي للتنقيب عن فرص الشراكة وجلب الاستثمار الأجنبي لها؛

- تعيين ممثلين عن الغرفة في مختلف هيئات الدعم والتشاور على مستوى الولاية، حيث تم تعيين ممثل الغرفة لدى لجنة الانتقاء والتمويل للمشاريع بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالوادي، وممثل الغرفة في لجنة الانتقاء والتمويل للمشاريع بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ بالوادي، وممثل الغرفة في لجنة الانتقاء والتمويل للمشاريع بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM بالوادي، وممثل الغرفة في لجنة الطعون للضرائب المباشرة وغير المباشرة بالوادي، وممثل الغرفة في مركز تسهيل المؤسسات بالوادي... الخ، بهدف الاطلاع على مختلف المشاريع والاستثمارات ومتطلبات الاقتصاد المحلي وابداء الرأي فيها؛

- تنظيم الأيام الإعلامية والتكوينية والدراسية كل سنة حول مختلف القوانين والمسائل الاقتصادية والقانونية التي تهم الهيئات العامة والخاصة والمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والباحثين والأساتذة والطلبة وكل المعنيين بالأمر؛

- انجاز وطبع مختلف المطويات والكتيبات والمنشورات الإعلامية والتحسيسية والتكوينية وتوزيعها على مستوى إقليم الولاية وحتى خارجها، حيث تم طبع كتيب ملخص إجراءات التصدير لشرح أهم الخطوات الواجب إتباعها لنجاح عملية التصدير، وكتيب أجهزة دعم الاستثمار، وكتيب النشاطات التجارية المقننة بهدف نشر المعلومة الاقتصادية وتوزيعها على المتعاملين الاقتصاديين حول مختلف الأنشطة التجارية التي يرغبون في ممارستها وغير مقيدة في السجل التجاري، وكذا انجاز مونغرافيا ولاية الوادي بهدف إبراز إمكانياتها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها لاستغلالها من قبل المتعاملين الاقتصاديين المحليين والوطنيين والأجانب في دعم الاستثمار وتنشيط عجلة التنمية المحلية، إلى جانب طبع مختلف المطويات والنشريات منها انجاز وطبع مطوية خاصة بالدورات التكوينية التي تنظمها إدارة الغرفة، طبع مطوية تعريفية بالمواد الأولية المحلية بالوادي، طبع مطوية أبواب مفتوحة على الغرفة ... الخ؛

- تنظيم اللقاءات التشاورية مع المتعاملين الاقتصاديين، بهدف الاستماع لانشغالاتهم ومشاورتهم في العديد من المسائل التي تهم نشاطهم، وفي هذا تم تنظيم لقاء تشاوري مع المهتمين بترقية السياحة الصحراوية بالولاية، وكذا تنظيم لقاء تشاوري حول تنمية المناطق الحدودية، إلى جانب تنظيم لقاءات تشاورية مع مصدري الولاية ... الخ؛

- تكريم مؤسسة محلية ناشطة في مجال توضيب التمور كأحسن مؤسسة اقتصادية لسنة 2016، كذلك تم تكريم مؤسسة محلية أخرى كأحسن مؤسسة اقتصادية لسنة 2017 ناشطة في مجال إنتاج البسكويت.

المبحث الثاني: واقع تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

إن الدولة الجزائرية في سعي مستمر إلى التخلص من التبعية شبه الكلية لقطاع المحروقات، ولكن لم تصل إلى المستوى المطلوب بعد.

المطلب الأول: هيكل تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

عرفت الصادرات خارج المحروقات بالجزائر عدة تغيرات يمكن ابرازها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-01): يمثل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010- 2021

القيمة: ترليون دج، النسبة %

السنوات	الصادرات خارج قطاع المحروقات	
	القيمة	النسبة من اجمالي الناتج الخام
2010	4.61	38.40
2011	5.66	38.80
2012	5.98	36.90
2013	5.53	33.20
2014	5.25	30.50
2015	3.87	23.20
2016	3.66	20.90
2017	4.27	22.60
2018	5.27	25.90
2019	4.99	22.70
2020	3.18	17.30
2021	5.85	26.60

المصدر: تقارير منشورة للبنك الدولي، على الموقع الالكتروني: https://data.albankaldawli.org.

الشكل رقم (02-01): يمثل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010- 2021

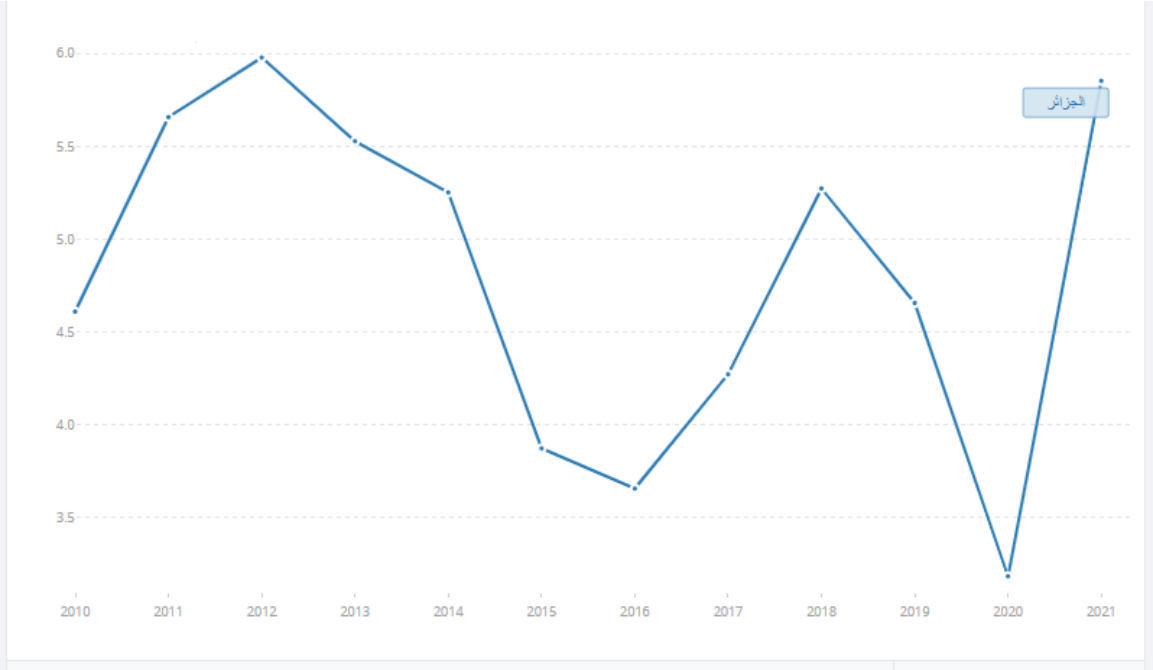

المصدر: تقارير منشورة للبنك الدولي، على الموقع الالكتروني: https://data.albankaldawli.org.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن هناك تذبذب في تطور صادرات الجزائر في الفترة المحددة حيث شهدت انتعاش بين سنتي 2010 و2012، لتتهاون بالسقوط بين سنتي 2012 و2016، لتنتعش ثانية بين 2016- 2018 راجع ذلك إلى مختلف الاجراءات التي قامت بها الجزائر لإصلاح القطاع الاقتصادي، لتسقط قيمة الصادرات مرة أخرى بين 2018 و2020 راجع ذلك للعديد من الاسباب أهمها ما حصل سنتي 2019 و2020 واغلاق مختلف الحدود الناتج عن التدابير الاحترازية لمكافحة وباء كورونا العالمي، لتنتعش قيمة الصادرات مع رفع هذه الاجراءات بين سنتي 2021، 2022.

المطلب الثاني: التطور السلعي للصادرات خارج المحروقات في الجزائر

أما بالنسبة لبنية الصادرات خارج المحروقات نجد أنها تتكون حسب أهميتها النسبية من المنتجات نصف المصنعة، المواد الخام، المواد الغذائية، السلع الاستهلاكية غَير الغذائية، المعدات الصناعية والتجهيزات الفلاحية، وكل هذا توضحه بيانات الجدول التالي:

الجدول (02-02): تركيبة الصادرات الجزائرية للفترة 2010- 2020

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
م غذائية	305	357	314	402	323	239	327	349	373	408	437
م أولية	165	162	167	108	110	105	84	73	92	96	71
م ن مصنعة	1089	1495	1519	1608	2350	1685	1299	1410	2242	1445	1287
تجهيزات فلاحية	0	0	1	0	2	0	0	0	0	0	0
تجهيزات صناعية	27	36	30	25	15	17	53	78	90	83	77
سلع استهلاكية	33	16	18	18	10	11	18	20	33	36	37
المجموع	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1930	2830	2068	1909

المصدر: احصائيات بنك الجزائر 2021.

نلاحظ من الجدول أن الصادرات خارج المحروقات بلغت 2830 مليون دولار كأعلى ارتفاع في إجمالي الصادرات خارج المحروقات لسنة 2018 والذي يرجع الى ارتفاع في قيمة المجموعات السلعية المصدرة، بينما شهدت انخفاضا محسوسا في فترات معينة بقيمة 1619 مليون دولار في سنة 2010، و1781 مليون دولار في سنة 2016 والذي يرجع إلى انخفاض في جميع السلع بنسب متفاوتة، كما شهدت فترة الدراسة انخفاض كبير في صادرات السلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية، وصادرات العتاد الفلاحي التي انعدمت تقريبا في أغلب الفترات.

المبحث الثالث: واقع قطاع التصدير خارج المحروقات

يواجه التصدير في الجزائر خارج المحروقات بقلة المواد وسلع المصدر بها وذلك تحقيق الدول لاكتفائها الذاتي في الكثير من السلع وهناك التي لا تحقق فيها حتى اكتفائها لهذا تقوم الدولة دائما بوضع خطط ساعية في تطوير ودعم القطاع خارج المحروقات.

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية فترة 2010- 2020

تتوزع صادرات الجزائر عبر عدة دول وقارات العالم يختلف توزيعها على هذه الدول حسب العالقة وحسب تعاملات تلك الدولة مع الجزائر. والجدول الموالي يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق.

الجدول (02-03): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق خلال فترة 2010- 2020

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
د أوربية	28009	37307	39797	41277	40378	22976	22976	20386	23386	20496
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	20278	24059	20029	12210	10344	4134	5288	6465	6950	--
دول اوروبية أخرى	10	102	36	52	98	30	37	40	400.09	6.47
دول الامريكا الجنوبية	2620	4270	4228	3211	3183	1131	1683	2530	2660	3884
اسيا دول الدول العربية	4082	5168	4683	4697	5060	1733	2409	3595	5351	6424
اوقيانوسيا	--	41	--	--	--	--	--	71	248	531
دول العربية	694	810	985	797	648	439	--	--	262	--

دول مغاربية	1281	1586	2073	2639	3065	1319	1550	1273	1669	1787
دول افريقية	79	146	62	91	110	84	82	103	132	382
المجموع	57053	73448	71866	64974	62886	31846	34597	35262	41148	35822

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

نلاحظ من خلال الجدول بأن أكبر قيمة من الصادرات الجزائرية توجه نحو دول الاتحاد الأوروبي الذي يعد الزبون الأول للجزائر, وهذا راجع إلى التقارب الجغرافي بين الدولتين عن طريق البحر الأبيض المتوسط. ثم بعد ذلك نلاحظ دول أعضاء منضمة تعاون والتنمية الاقتصادية وتليها دول اسيا دون الدول العربية ثم دول أمريكا الجنوبية ثم الدول المغاربية.

المطلب الثاني: أهم المتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات سنة 2018

تعتبر الدول الأوروبية من أهم المتعاملين مع الدول الجزائرية بحيث نجد أن معظم بلدنها تتميز بعلاقات مع الجزائر, وكذا الولايات المتحدة وبعض دول أسيا وبعض دول أفريقيا.

والجدول الموالي يوضح أهم المتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (02-04): أهم المتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات

البلد	القيمة	النسبة %
ايطاليا	6127	14.88
اسبانيا	5002	12.15
فرنسا	4631	11.25
الولايات المتحدة الامريكية	3857	9.37
بريطانيا العظمى	2771	6.73
تركيا	2318	5.63
هولندا	2250	5.47
البرازيل	2248	5.46
الهند	1622	3.94
الصين	1311	3.18
جمهورية كوريا	1264	3.07
البرتغال	1111	2.70
تونس	953	2.31
المغرب	653	1.59

المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار حصيلة التجارية الخارجية لسنة 2018.

من خلال الجدول نلاحظ بأن ايطاليا تأتي في المرتبة الأولى بقيمة 6127 مليون دولار بنسبة 14.88 % ، بزيادة تقدر ب 8.69. ثم اسبانيا و فرنسا وتركيا ب 12.15 % و11.25% و5.36 %، على التوالي بزيادة تقدر ب 21.73% و 4.73 %و25.98 % والجدير بالذكر ان كل هذه الدول تنتمي للاتحاد الأوربي والذي كما اشرنا سابقا يستحوذ على اكثر من % 50، من اجمالي صادرات الجزائر بحجم التقارب الجغرافي، اما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فقيمة ما تستوردانه من الجزائر هو 3857 و2771 مليون دولار على التوالي بنسبة 9.37%و6.73 %.

خلاصة الفصل

تلعب الصادرات خارج المحروقات دور مهم بالنسبة اقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط، حيث لها اثر ايجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ودفع عجلة النمو الاقتصادي خاصة في وقتنا الحالي، والجزائر من الدول النامية التي تعاين من سيطرة النفط على صادراتها ما ترك اقتصادها رهين الصدمات البترولية، لقد تركت التبعية النفطية وسيطرة صادرات المحروقات في الجزائر أثرا واضحا في التأثير على مسار التنمية، وأصبحت ظاهرة خطرة تهدد الاقتصاد الوطني في ظل تذبذب وعدم استقرار أسواق النفط.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة وبعد الالمام بمختلف الجوانب التي تتعلق بمساهمة غرفة التجارة والصناعة بالجزائر في تنمية الصادرات خارج المحروقات وقد تم تسليط الضوء على بعض الاجراءات التي تقوم بها غرفة التجارة والصناعة لولاية الوادي في تشجيع وتنمية الصادرات خارج مجال المحروقات ومن ثم التطرق إلى تطور هذه الأخيرة وواقعها وغيرها من متعلقات الدراسة التي تصب في هذا الموضوع، وفي ختام هذه الدراسة تم التوصل إلى العديد من النتائج نذكر من أهمها:

- أن غرف التجارة والصناعة بالجزائر في شكلها الحالي، قد نجحت في القيام بمختلف المهام المنوطة لها، على الرغم من أن المشرع الجزائري لم يعلها قوة قانونية الرامية كبيرة تساعدها في ذلك وقد أصبحت غرف التجارة والصناعة واقعا ملموسا على الساحة الاقتصادية بخدماتها المتعللة للاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي، مما جعلها موضع ثقة وتقدير من الجهات الحكومية وأصحاب الأعمال والمنظمات المحلية والدولية ذات العلاقة، حيث استطاعت أن تضيف أبعادا أخرى لمهامها من رعاية مصالح القطاع الخاص والاسهام في تنميتها، لتصبح سندا للدولة في تحقيق أهدافها التنموية والقيام بدور ملموس في مشروعات وفعاليات البيئة المحلية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي البلاد، والذي يترتب عليه تحقيق الاستقرار الاجتماعي كذلك.

- تساهم غرف التجارة والصناعة في عمليات التنمية المحلية في المجال الاقتصادي من خلال تنظيم مختلف التظاهرات الاقتصادية كالمعارض والصالونات، وكذا من خلال تنظيم الايام الاعلامية والدراسية وتنظيم لقاءات التشاور ولقاءات الأعمال التي تجمع المتعاملين الاقتصاديين المحليين بنظرائهم الوطنيين والأجانب لتبادل المعلومات والخبرات.

- تساهم غرف التجارة والصناعة في عمليات التنمية المحلية في المجال الاداري من خلال تنظيم مختلف الدورات التكوينية لصالح امارات مختلف الادارات والهرات العمومية والخاصة، بهدف تحين مستواهم المعرفي والفكري وأدائهم الاداري المنوط لهم، وهذا ما يعود بالإيجاب على مختلف المسارات التنموية التي يقومون بها.

- تعتبر غرفة التجارة والصناعة بولاية الوادي التي تم اتخاذها كدراسة حالة من الفضاءات الواعدة التي تعتمد عليها ولاية الوادي من أجل تنمية وترقية والتعريف بالمؤهلات الاقتصادية التي تتوفر عليها الولاية وتمكينها من احتلال مكانة مميزة على المستوى الوطني وهي مقومات من شأنها تحويل الولاية إلى قطب صناعي وفلاحي وسياحي فعال، وضمن هذه الحركية الاقتصادية والتنموية الواعدة تقوم غرفة التجارة والصناعة بها بدور محوري في مواكبة مسيرة التنمية من خلال مساهمتها في ترقية التجارة الخارجية ومرافقة المستثمرين والمصدرين من خلال إتاحة فرص المشاركة في المعارض الدولية والتعريف بالمنتوج الجزائري، وتكوين وتدريب العنصر البشري لتأهيله وتجديد مكتسباته.

- إن الحركة التنموية التي شهدها ولاية الوادي في مختلف الأصعدة والنتائج المحققة والمتوصل إليها ما هي إلا ثمرة تضافر جهود الجميع من خلال المساهمة الحقيقية والفعالة في جوانب التنمية المحلية المتعددة من طرف الشركاء الاقتصاديين والفاعلين في الميدان

الاقتصادي والتجاري ومن ضمنهم غرفة التجارة والصناعة بالولاية، من خلال العمل المتواصل والدؤوب لإيجاد بدائل أخرى متنوعة مدرة للمداخيل وجالبة للثروة والقيمة المضافة والرفع من تنافسية المؤسسات وتذليل العقبات التي تعترضها وإيجاد الحلول المناسبة في الوقت اللازم للرفع من أدائها الاقتصادي وتحسين إنتاجيتها وتحقيق مكاسب إضافية.

وتبين لنا من خلال تحليل وضعية تنمية الصادرات الخارجية خارج قطاع المحروقات أن:

- صادرات الجزائر تتوزع عبر عدة دول وقارات العالم يختلف توزيعها على هذه الدول حسب العلاقة وحسب تعاملات تلك الدولة مع الجزائر. كما ان 56.83% من الصادرات الجزائرية توجه نحو دول الاتحاد الأوروبي الذي الزبون الأول للجزائر, وهذا راجع إلى التقارب الجغرافي بين الدولتين عن طريق البحر الأبيض المتوسط.
- الدول الأوروبية تعتبر من أهم المتعاملين مع الدول الجزائرية بحيث نجد أن معظم بلدانها تتميز بعلاقات مع الجزائر, وكذا الولايات المتحدة وبعض دول أسيا وبعض دول افريقيا.
- جائحة كورونا اثرت على الاقتصاد الجزائري في عام, حيث تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي ومنه قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات فضلا عن التداعيات الناجمة عن وباء كوفيد 19 التي انعكست على الأنشطة في القطاع غير النفطي نتيجة حالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية.
- الاقتصاد الجزائري شهد انخفاضا في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق بين "اوبيك+" لخفض كميات الإنتاج, ما أسفر عن تراجع في مستويات الإنتاج من النفط الخام.
- إن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر كانت ضئيلة طول فترة الدراسة وكانت أحسنها سنة 2014 وأدناها سنة 2020 وهذا يعود إلى كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة الأولى على الإيرادات البترولية وهو بدلك يتأثر بصدمات البترولية و يؤثر في قيمة الناتج.

وختاما يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري حتى في الألفية الثالثة لا يزال مرتبط ارتباطا قويا بعائدات المحروقات ويبدو ذلك واضحا من خلال سيطرة هذا القطاع على أعلى نسبة من الصادرات الجزائرية.

وبالتالي مساهمته في تنمية مختلف القطاعات، لذلك فافتقار الصادرات الجزائرية إلى التكامل جعل البلاد في وضع صعب نظرا لمحدودية الموارد البترولية والمخاطر التي تنجم عن تقلبات أسعارها، ما يوجب علينا تعزيز قدراتنا التنموية الوطنية، وتشجيع وتنويع الصادرات خارج المحروقات التي تعتبر عنصر مهم في تحرير التنمية من التبعية لهذا القطاع، فمن خلال هذا يمكن تقديم توصيات يمكن الأخذ بها لتحسين الواقع الاقتصادي الحالي من بينها:

- توفير الإمكانيات العادية لغرف التجارة والصناعة لتعظيم مختلف التظاهرات الاقتصادية مثل مقرات رسمية، وفضاءات تنظيم مختلف التظاهرات الاقتصادية.

- التنقيب على الإطارات الكفرة والمؤهلة لتسيير مختلف أجهزة العرف التجارة والصناعة.

قائمة المراجع

قرارات وزارية

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 07 أكتوبر 2003 يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 ماي 1996 والمتضمن تسمية غرف التجارة والصناعة ومقراتها الرئيسية وتحديد دوائرها الإقليمية المعدل والمتمم، المادة الأولى.
- حصيلة النشاطات العادية لسنة 2014، غرفة التجارة والصناعة سوف، ولاية الوادي، 2015

الكتب:

- توفيق محمد عبد المحسن، التسويق ودعم القدرة التنافسية للتصدير، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2001.

المذكرات والرسائل الجامعية:

- حسينة لعزيزي، دور التجار والصناعيين في غرف التجارة والصناعة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع قانون المؤسسات، قسم الحقوق، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- زايد مراد، دور الجمارك في ضل اقتصاد السوق –حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، 2006.
- شربي محمد الأمين، أهمية ودور التمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات النفطية، دراسة حالة FSPE وcage خلال الفترة (1998- 2009)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.

المقالات والملتقيات

- بن لوصيف بن زين الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2002.
- خلوفي عائشة، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال (2001-2014)، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013.
- راتول محمد، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، 2007.
- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر –الواقع والتحديات-، مجلة الباحث، العدد01، جامعة ورقلة، 2002.

المواقع الالكترونية

- الموقع الالكتروني: ,http//:www.mfti.gov.eg/programsexport.htm.

الملاحق

الملحق رقم (01): مطويات من اصدار غرفة التجارة والصناعة لولاية الوادي

الملحق رقم (02): شهادة المنشأ التي تصادق عليها الغرفة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

№ 29785 رقم الشهادة :
تاريخ الشهادة :

شهادة منشأ

بموجب أحكام اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

1– المصدر و عنوانه كاملا :	2– المنتج و عنوانه كاملا :
3– المستورد و عنوانه كاملا :	4– بلد المنشأ :
	5– تم تطبيق التراكم مع دول أخرى؟ ☐ نعم اسم الدولة : ☐ لا
6– تفاصيل الشحن :	7– ملاحظات :

8– وصف السلع، العلامة التجارية (إن وجدت)، عدد و نوع و أرقام الطرود :	9– الوزن القائم (كجم) أو مقاييس أخرى (لتر، متر مكعب... الخ) :	10– رقم و تاريخ الفاتورة (الفواتير) :

11– إقرار و تعهد المصدر : أقر بأن جميع البيانات المذكورة أعلاه صحيحة و أن السلع الوارد وصفها أعلاه مستوفاة للشروط و المعايير اللازمة لإكساب صفة المنشأ. المكان : ..... التاريخ : ..... التوقيع	12– توقيع و خاتم الجهة المصدرة للشهادة : التوقيع : الخاتم : التاريخ :	13– تصديق الجهة الحكومية المختصة : التوقيع : الخاتم : التاريخ :

1. Expéditeur (nom, adresse, pays de l'exportateur)	Référence № 047508 E SYSTÈME GÉNÉRALISÉ DE PRÉFÉRENCES CERTIFICAT D'ORIGINE (Déclaration et certificat) FORMULE A
2. Destinataire (nom, adresse, pays)	Délivré en ALGERIE (pays) Voir notes au verso
3. Moyen de transport et itinéraire (si connus)	4. Pour usage officiel

5. N° d'ordre	6. Marques et numéros des colis	7. Nombre et type de colis; description des marchandises	8. Critère d'origine (voir notes au verso)	9. Poids brut ou quantité	10. N° et date de la facture

11. Certificat	12. Déclaration de l'exportateur
Il est certifié, sur la base du contrôle effectué, que la déclaration de l'exportateur est exacte.	Le soussigné déclare que les mentions et indications ci-dessus sont exactes, que toutes ces marchandises ont été produites en ..... (nom du pays) et qu'elles remplissent les conditions d'origine requises par le système généralisé de préférences pour être exportées à destination de ..... (nom du pays importateur)
..... Lieu et date, signature et timbre de l'autorité délivrant le certificat	..... Lieu et date, signature du signataire habilité

Imprimerie Codrafin

الملحق رقم (03): نموذج من استضافة الأجانب التي يتم التأشير عليها من قبل غ.ت.ص

ENTETE D'ENTREPRISE

LETTRE D'INVITATION

Son excellence, monsieur le consul générale de l'ambassade de la république algérienne démocratique et populaire a ……, nous serions très reconnaissants si vous accorder un visa d'entrée en Algérie pour :

Mr (Mme Melle) : ……

Ne le : …… A ……

Nationalité : ……

Fonction : …… A ……

Passeport N° : …… Délivre le : …… Expire le : ……

Il visitera l'Algérie en voyage d'affaire dans la période du : …… au ……

pour……, dans le cadre de ……,

il est besoin de ….0000…. jours pour la fin de son travail.

Toute les dépense causées par ce voyage incluant les billets d'avion , l'hôtel , nourriture, dépenses de la communication,… etc, seront pris en charge par nos soins.

Nous vous remercions a l'avance pour votre soutien et assistance

1/2

ENTETE D'ENTREPRISE

ENGAGEMENT DE RAPATRIEMENT

Je soussigne Mr : ……

Agissant (e) en qualité de : ……

Au nom de l'organisme employeur : ……

Adresse en Algérie : ……

M'engage a rapatrier le (la) ressortissant (e) a l'issue de la durée de validité de son visa

Mr (Mme Melle) : ……

Ne le : …… A ……

Nationalité : ……

Fonction : …… A ……

Passeport N° : …… Délivre le : …… Expire le : ……

la période du : …… au ……

Chambre du commerce et d'industrie

le gérant

2/2

الملحق رقم (04): شهادة الانخراط في غرفة الصناعة والتجارة لولاية الوادي

الجمهوريـــة الجزائـريـــة الديمقـــراطيـة الشعبـيـة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التجـــارة
MINISTERE DU COMMERCE

غرفـــة التجـــارة والصنـــاعـــة
''سـوف ''

CHAMBRE DE COMMERCE
ET D'INDUSTRIE "SOUF "

الرقم : /غ ت ص س/ 2018

الوادي في :

شـــهادة انـخـراط

بناءا على طلب : ..... رقم : ..... بتاريخ : .....، المتضمن طلب شهادة انخراط لسنة 2018، يشهد مدير غرفة التجارة والصناعة "سوف" بالوادي بأن :

- تسمية المؤسسة : .....
- المسيرة من طرف : .....
- الشكل القانوني : .....
- عنوان مقر الشركة : .....
- رقم السجل التجاري : .....
- تاريخ القيد في السجل التجاري : .....
- قطاع النـشاط : .....
- النشاط الممارس : .....

منخرط (ة) بغرفة التجارة والصناعة "سوف" لسنة 2018 تحت رقم : ...../2018.

سلمت هذه الشهادة للمعني للإدلاء بها في حدود ما يسمح به القانون

غرفة التجارة والصناعة "سوف" حي 400 مسكن الوادي ص . ب 555 البريد المركزي
الهاتف : 032 14 11 34 الفاكس : 032 14 11 39 Facebook : cci Souf Email : cci_souf@yahoo.fr Site : www.ccisouf.com